الأنباء
الثلاثاء 28 مايو 2013

تمثل 20,2٪ من إجمالي الثروات الشخصية في المنطقة

«المركز»: 224 مليار دولار حجم الثروات العائلية المدارة من قبل السيدات الخليجيات

أطلق المركز المالي الكويتي (المركز) تقريرا عن السيدات المستثمرات في دول مجلس التعاون الخليجي، وحسب التقديرات الخاصة بالتقرير، والتي تأخذ بالاعتبار قوانين الميراث، يبلغ حجم سوق أصحاب الثروات العالية من النساء في دول مجلس التعاون الخليجي 224 مليار دولار، أي ما نسبته 20,2٪ من إجمالي الثروات الشخصية في المنطقة، وهي نسبة تفوق نظيرتها في اليابان، حيث تسيطر السيدات على 14٪ من الثروات.

ويلقي التقرير الضوء على الفروقات بين المستثمرين من الرجال والنساء، محددا احتياجاتهن الاستثمارية الخاصة، والتي لا تلبيها المنتجات والفرص الاستثمارية المطروحة في السوق لأنها مصممة وفق النهج الرجالي للاستثمار.

كما يتوقع تقرير «المركز» أن تنمو ثروات النساء في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 15٪ خلال العشر سنوات القادمة، بسبب عدة عوامل تشمل ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والأعمال التجارية، إضافة إلى تزايد معدلات الإنفاق الرأسمالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتوقع التقرير أن تشهد ثروات النساء في الإمارات أكبر نموا بنسبة 27,3٪ بحلول عام 2020، وتليها قطر بنسبة 27,3٪ لنفس الفترة.

وتشهد الكويت وقطر أكبر نسبة مشاركة للمرأة في سوق العمل، مما يبشر بنمو مستدام لثروات النساء في الدولتين، خصوصا في ظل توافق المجتمع في الدولتين على تمكين المرأة وإعطائها أدوارا أكبر.

كما ستكون الإمارات في طليعة دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية تكوين الثروات، حيث ستبلغ الثروات الجديدة فيها 15,79 مليار دولار بحلول عام 2020، وستليها المملكة العربية السعودية بثروات جديدة تبلغ 10,5 مليار دولار خلال نفس الفترة. ويشير التقرير إلى أن نسبة المشاركة النسائية الضعيفة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الطفرة النفطية في فترة السبعينيات كانت ترجع إلى العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في تلك الفترة، حيث كان الرجال يتخصصون في تكوين الثروات، بينما تدير النساء شؤون المنزل الداخلية.

ولذلك، كانت المنتجات الاستثمارية مصممة للرجال، والذين حسب العديد من الاستطلاعات يميلون أكثر إلى تقبل المخاطر الاستثمارية.

إلا أن العوامل الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي تطورت بحلول الألفية الجديدة، حيث تشهد مشاركة المرأة في القوى العاملة ارتفاعا ملحوظا.

كما تغيرت أدوار أفراد الأسرة وأصبحت المرأة عضوا فاعلا في اقتصادات دول المنطقة، مما أدى إلى تراجع رواج الأفكار التقليدية، والتي كانت تتمسك بعاملي السن والجنس لتحديد من يتولى إدارة الثروات، وهو الأمر الذي ساعد على تكوين قاعدة عملاء جديدة لسوق إدارة الثروات، ألا وهي المرأة الخليجية المستثمرة.

ويشير التقرير إلى عدة استفتاءات عالمية تعكس ارتفاع الشعور بعدم الرضا بين النساء حيال العديد من الخدمات المالية، حيث تشير الاستفتاءات إلى أن 62٪ إلى 73٪ منهن لا يشعرن بالرضا حيال جودة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لهن. وينتشر الشعور بعدم الرضا خصوصا في قطاعي الاستشارات المالية والتأمين.

اقتراح بعمل استمارة للتقييم الذاتي لمجالس إدارات الشركات الملتزمة بالحوكمة

اقترح الخبير الاقتصادي عضو مجلس إدارة بنك الكويت الدولي د.حيدر الجمعة ان تقوم مجالس ادارات الشركات الملتزمة بالحوكمة بتقييم ادائها ذاتيا من خلال استمارة خاصة أعدها لهذا الغرض. وقال الجمعة الذي يشغل الرئيس التنفيذي للشركة العربية العقارية لـ«كونا» امس بمناسبة طرح كتابه «الحوكمة ودورها في رفع كفاءة المؤسسات والبنوك التقليدية والاسلامية» ان هذا التقييم يجب ان يكون عن طريق استبيان يوزع على الاعضاء ويقوم كل عضو بتقييم مستقل عن اداء مجلس الادارة بكل شفافية.

وأضاف ان لهذا التقييم فوائد كثيرة منها تفادي الاخطاء واصلاح الخلل الذي يعوق تطبيق الحوكمة بالشكل الصحيح، موضحا ان هذا الاستبيان ستستفيد منه ادارات البنوك بشكل خاص لاسيما فيما يتعلق بالافصاح عن تضارب المصالح بالنسبة لموظفي البنك وعلاقتهم بالعملاء والشركات.

وعن تجربة الكويت في تحقيق «حوكمة الشركات»، اكد الجمعة ان المشرع الكويتي لم يكن متأخرا في اي وقت من الاوقات عن هذا الامر، حيث كانت القوانين وتعليمات البنك المركزي الكويتي مواكبة دائما لمتغيرات الاقتصاد العالمي. ولفت الى ان البنك المركزي الكويتي اصدر تعليمات عن مبادئ الادارة السليمة للبنوك والمؤسسات المالية منذ عام 2004 ودعمها بالعديد من الندوات والمؤتمرات للقطاع المصرفي والمالي بالتعاون مع اتحاد المصارف الكويتية وجهات دولية اخرى.

وأوضح ان البنك المركزي اصدر تعليمات اضافية جديدة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية بعد الازمة المالية العالمية التي ضربت الاسواق عام 2008 تتضمن تطويرا للمعايير التي تم اقرارها في السابق تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من تلك الازمة وبصفة خاصة الورقة الصادرة عن لجنة «بازل» للرقابة المصرفية في شهر اكتوبر من عام 2010. واكد ان هذه التعليمات الجديدة ستساهم في تطوير معايير الحوكمة بالكويت وتحسين ممارسات العمل المصرفي التي تصب في مصلحة القطاع بشكل خاص والاقتصاد الكويتي بشكل عام.

وأفاد بأن قانون الحوكمة في الكويت يشتمل على ثلاثة فصول مهمة، حيث يتعلق الفصل الثاني منها بالممارسات السليمة لحوكمة البنوك وحصر واجبات مجلس الادارة والادارة التنفيذية في وضع استراتيجية البنك واهدافه وتحديد المخاطر ودرجة تحملها مع التأكيد على حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين.

وذكر ان القانون شدد ايضا على ممارسة البنوك لانشطتها بصورة امنة وسليمة مع الاخذ في الاعتبار عدم تعريض القطاع المصرفي لاي ازمة نظامية، اضافة الى الزام البنك بإعداد دليل الحوكمة وتشكيل لجنة من ثلاثة اعضاء ومن مجلس الادارة تسمى لجنة الحوكمة. ودعا البنوك الى التأكد من ان هياكل الملكية لديها لا تعوق تطبيق الحوكمة السليمة «فعلى مراقبي الحسابات الخارجيين تضمين التقرير السنوي تقييما لانظمة المراقبة الداخلية وتطبيق تعليمات المركزي في هذا الخصوص» وعن فوائد تطبيق الحوكمة، اشار الى ان هذه المسألة مرتبطة بشكل وثيق بادوات مكافحة الفساد المالي والاداري منذ تفجر «الفضائح الصارخة» اثناء الازمة المالية الاخيرة، موضحا ان من بين الدروس التي اسفرت عنها تلك الازمة ان ضعف الحوكمة وعدم فاعليتها في الشركات يمكن ان يلحقا خسائر ضخمة بها وللمجتمع ككل.

ولفت الى ان اهمية الحوكمة تكمن في انها اذا طبقت بالشكل الصحيح تضمن الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة لادارة المنشأة ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الاسهم مع مراعاة مصالح العمل والعمال من خلال الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للشركة بما يؤدي الى تنمية استثماراتها ومدخراتها وتعظيم ربحيتها.

فتحت محافظ جديدة بقيمة تتجاوز 300 مليون دولار.. وعموميتها وافقت على جميع بنودها

السبيعي: 2013 بداية انطلاقة جديدة لـ «الكويتية للاستثمار» بعد تطبيق إستراتيجية خمسية جديدة بالتعاون مع Bain & CO

بدر السبيعي

السبيعي مترئسا الجمعية العمومية (متين غوزال)

كشف رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر ناصر السبيعي عن وضع إستراتيجية استثمارية جديدة للشركة للمرحلة المقبلة بالتعاون مع شركة Bain & CO، لمواكبة التطورات الاقتصادية عالميا وإقليميا ومحليا بما يتواءم مع وضع وظروف السوق، مبينا أن الإستراتيجية الجديدة ترتكز على إيجاد السبل اللازمة لتحقيق أفضل العوائد على حقوق المساهمين من خلال الاستثمار في قطاعات محددة نتوقع أن تشهد نموا في الفترة القادمة، متوقعا أن يكون 2013 بداية انطلاقة جديدة لآفاق أوسع خلال الأعوام المقبلة، حيث بدأت الشركة خطواتها التمهيدية لبدء تنفيذ هذه الإستراتيجية، علما بان نهج الشركة الجديد في ظل الاستراتيجية الجديدة التي بدأت في تطبيقها سيحقق نتائج افضل من العام الماضي وسيصل بالشركة إلى الاستمرار في تحقيق ارباح وتوزيع ارباح وعوائد على المساهمين.

جاء ذلك على هامش الجمعية العمومية العادية الـ 49 التي عقدتها الشركة صباح امس بنسبة حضور بلغت 79,32٪ وقد اقرت الجمعية العمومية التقرير السنوي للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012، وساد الاجتماع جو من الثقة بنجاح الإستراتيجية الجديدة للشركة والقدرة على تحقيق الأهداف المرسومة، وذلك في ضوء التقدم الملموس في أداء الشركة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة إقليميا وعالميا خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

وفي ذات السياق أشاد السبيعي بأداء الكويتية للاستثمار بتحقيقها تحسنا ملحوظا مرجعا ذلك لسياستها الاستثمارية المتحفظة التي أثبتت جدواها ونجحت في العبور بالشركة إلى بر الأمان، بأقل قدر ممكن من الأضرار والمخاطر وأعلى درجات الحفاظ على حقوق المساهمين وحماية الأصول.

إذ واصلت الشركة سياسة استثمارية متحفظة ساهمت في الحفاظ على موقف مالي متميز وثابت للشركة.

ونتيجة لذلك حققت الشركة نتائج مالية طيبة وفازت للسنة الثانية على التوالي بجائزة مجلة وورلد فاينانس، حيث أدرجتها المجلة هذا العام ضمن قائمة أفضل 100 شركة لعام 2012.

من جانب آخر أكد السبيعي على ان الاقتصاد الكويتي ليس هو البورصة فحسب ولكن البورصة هي مرآة للاقتصاد الكويتي، مؤكدا على ضرورة وضع نواب مجلس الامة ومجلس الوزراء الاقتصاد في المرتبة الاولى من حيث الاولوية حتى تتمكن الكويت من العبور باقتصادها والخروج من الازمة المالية، مشيرا إلى أن معوقات الاستثمار في الكويت التي تعوق الاستثمار الكويتي تتمثل في الخوف وقلة الثقة بالنسبة للمستثمر وبطء الحكومة في طرح المشاريع والفرص مثل مشاريع البنية التحتية.

الشركة حققت نحو 3 ملايين دينار أرباحاً بربحية 5,35 فلوس للسهم

أصول الشركة ارتفعت بنسبة 8,5٪ إلى 263,98 مليون دينار وحقوق المساهمين ارتفعت بنسبة 6,7٪ لتصبح 129,09 مليون دينار

وحول مؤشرات الأداء المالي، أضاف السبيعي أن مجموع أصول الشركة ارتفع بنسبة 8,5٪ إلى 263,98 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012 مقابل 243,21 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2011.

كما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 6,7٪ لتصبح 129,09 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012 مقارنة بـ 120,93 مليون دينار عن الفترة نفسها عام 2011.

وقال ان الشركة حققت ارباحا بحوالي 3 ملايين دينار بربحية بلغت 5,35 فلوس للسهم الواحد للعام 2012 مقارنة بأرباح بلغت 3,55 ملايين دينار وربحية بلغت 6,46 فلوس للسهم للسنة المالية المنتهية في 2011، مؤكدا على تغلب الشركة على جميع المعوقات التي تعوق قطاع الاستثمار بتحقيقها نتائج ايجابية خلال السنة المالية المنتهية في 2012.

واستعرض السبيعي أهم المستجدات الاقتصادية ذات التأثير على عمل الشركة وأدائها، موضحا أن عام 2012 شهد تحسنا بطيئا ولكن ملموسا في الوضع الاقتصادي وخصوصا في الربع الأخير منه، مع انطلاق عجلة المشاريع الكبرى في الدولة سواء في مشاريع البنية التحتية أو القطاع الصحي أو مشاريع القطاع النفطي، وقد صاحب ذلك إصدار قانون الشركات التجارية الجديد الذي سيشكل مظلة لحزمة من القوانين الاقتصادية الجديدة المتوقع صدورها تباعا خلال عام 2013 كقوانين الإقراض والاقتراض وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

مشيرا إلى أن نجاح إدارة سوق الكويت للأوراق المالية بتشغيل نظام اكستريم للتداول مثل قفزة نوعية في السوق الكويتي، وسيلقي بظلاله على كفاءة السوق.

وأضاف أن قطاع الاستثمار المباشر وتمويل المؤسسات سعى جاهدا لتطبيق سياسات الشركة وخططها الإستراتيجية.

وفي هذا الإطار نجح في إعادة هيكلة العديد من استثمارات الشركة وإيجاد فرص تخارج من بعضها.

كما قام بتنظيم عملية اندماج إحدى الشركات القابضة مع إحدى شركات الاستثمار، بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية لأحد البنوك المحلية لتأهيله للإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية. وقد حرص قطاع الاستثمار في الشركة على استمرار متابعة نشاط محافظ الاستثمار المباشر في الشركة وتقييم الاستثمارات القائمة والبحث عن الفرص الاستثمارية ذات المخاطر المنخفضة. وأشاد السبيعي بتمكن إدارة تمويل المؤسسات من تسوية بعض القروض المتعثرة عبر مفاوضات مطولة أنتجت عملية إعادة هيكلة ديون إحدى الشركات وتحصيل قرابة مليون دينار من إجمالي محفظة قروض الإدارة.

مشددا على حرص الإدارة على الالتزام بتعليمات وقرارات بنك الكويت المركزي وتطبيق سياساته واتباع الأسس والمعايير الائتمانية.

وقال السبيعي إن قطاع إدارة الأصول في الشركة قدم خلال العام الماضي أداء يتسم بالاحترافية والدقة، محققا تفوقا في أداء بعض المحافظ المدارة من قبل الشركة على جميع مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية بأداء إيجابي يفوق 8٪. لافتا الى أن الصناديق الاستثمارية الدولية للشركة حققت ورغم صعوبة الوضع الاقتصادي العالمي نسب عوائد مرتفعة نسبيا تتجاوز معظمها مؤشرات الأسواق التي تعمل بها.

مضيفا أن التفوق والمصداقية وثقة العملاء، مكنوا الشركة من استقطاب عملاء جدد من الافراد وفتح محافظ جديدة بقيمة إجمالية تتجاوز 300 مليون دينار دولار.

وأعلن السبيعي عن استحداث إدارة الخزينة في الشركة الكويتية للاستثمار خدمة المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل خدمات التورق والمرابحة، وبدأت بالفعل بتقديم هذه الخدمات للمؤسسات والبنوك الكويتية والخليجية، وذلك سعيا لتلبية احتياجات قطاع أكبر من العملاء واستحداث خدمات ومنتجات تستهدف الدخول إلى سوق الخدمات المالية الإسلامية النامي.

بيئة آمنة

وأكد السبيعي في الجمعية العمومية حرص إدارة الشركة على توفير بيئة تشغيلية آمنة من خلال عدد من الإجراءات والسياسات تشمل توسيع نطاق اختبارات الضغط ووضع إطار لتتبع الأداء (تقرير KPI لإدارة المخاطر التشغيلية) وتوسيع نطاق مقاييس المخاطر المالية وقياس وتحليل الاستثمارات ومدى تعرضها للمخاطر وغيرها من الأدوات للحد من المخاطر عن طريق إدارة متخصصة بالإضافة إلى الاستمرار في تطبيق نظام التحذير المبكر (EWI).

ولم يفت رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الإشارة إلى الدور الفعال الذي تؤديه إدارات الشركة المساندة في تحقيق النجاح ورفع مستويات الأداء وترشيد المصاريف الإدارية.

وأشار الى قيام إدارة الموارد البشرية بإعادة هيكلة نظام الأجور والدرجات وتحديث نظم قياس أداء الموظفين بالإضافة إلى تنفيذ أكثر من 106 برامج تدريبية، إضافة إلى الاستمرار وللعام الثاني على التوالي بتطبيق نظام التعلم الإلكتروني (e_learning) الذي يشمل أكثر من 60 برنامجا تدريبيا جديدا.

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية غير العادية على جميع بنودها وتمت الموافقة على تعديل المواد 16 و17 و18 و21 و22 و38 و42 من النظام الاساسي للشركة.

● مدحت فاخوري

لماذا لم نر حتى الآن وزيراً للاقتصاد أو مجلساً أعلى للاقتصاد أسوة بالدول المجاورة؟

أكد بدر السبيعي تحسن الاسواق العالمية، وان هذا التحسن يجب ان ينعكس على مجريات الاقتصاد الكويتي، مؤكدا ان الكويت من اواخر الدول في المنطقة التي بادرت بمعالجة تداعيات الأزمة العالمية رغم الامكانيات التي تمتلكها الكويت، مشيرا الى ان كل العوامل تساعد على ان نكون اول دولة تتغلب على تلك المعضلة الا اننا تأخرنا. وقال السبيعي انه لا يرى ان اقتصاد الكويت في البورصة فقط هو مرآة الاقتصاد، لكن تعافي الاقتصاد يكمن في عدة جوانب مهمة منها ان مساهمة القطاع الخاص لابد ان ترتفع بشكل اكبر، فما زالت مساهمة القطاع الخاص اقل مقارنة بخمس سنوات مضت، وإذا تعدلت مساهمات القطاع الخاص فحينها كل ذلك سينعكس على البورصة والاسواق.

وقال انه من الواضح ان هناك بداية انتعاش بالسوق حيث ان مؤشر كويت 15 حركته منطقية وهذا مؤشر طيب، واذا تحسن الاقتصاد فإن التحسن سيطول البورصة حيث انها مرآته كما قلنا.

اما عن العقبات التي تقف امام شركات الاستثمار الكويتية، فقد حددها السبيعي في الخوف والثقة الاقل وبطء الحكومة في طرح مشاريع التنمية ومشاريع البنية التحتية.

وقال اننا لم نر حتى الآن ان مجلس الوزراء او مجلس الامة اعتبر موضوع الاقتصاد موضوعا من الأولويات، فحتى الآن لم نر وزيرا للاقتصاد ولم نر مجلسا اعلى للاقتصاد يتبع رئيس الوزراء ولا انشطة وأدوات واضحة بتنشيط الاقتصاد لكننا نجد اهتماما واضحا بمبادرات ومخاطبات مع القطاع الخاص ونأمل ان تنعكس ونراها واضحة وتؤتي بثمارها في الاقتصاد الكويتي.

موجة «هروب» لرؤوس أموال أوروبية إلى دول الخليج

عدنان يوسف

يوسف: مبالغ ضخمة فرت من الأزمة وأنعشت الأسهم والعقار

العربية.نت: تشهد القارة الأوروبية موجة هروب للأموال والودائع ورجال الأعمال، استفادت منها بصورة لافتة منطقة الخليج التي صمدت أمام الأزمة الاقتصادية وبدت الأقل تضررا منها، حيث تهيمن المخاوف على المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في أوروبا، وخاصة في قبرص، من خسارة أجزاء كبيرة من أموالهم بسبب الضرائب والاقتطاعات المحتملة التي فرضتها الأزمة.

وكانت قبرص قد مثلت مفاجأة للعالم بتوصلها إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي للحصول على حزمة انقاذ سيتم تمويل جزء منها من أموال المودعين في المصارف القبرصية، ليتم لأول مرة في أوروبا خصم اقتطاعات حكومية أو فرض ضرائب على الودائع المالية في البنوك، وهو ما أثار مخاوف واسعة في قبرص وفي القارة الأوروبية من انتقال العدوى إلى أكثر من دولة.

واستفادت دول الخليج العربية، وخاصة إمارة دبي بشكل خاص، من موجة هروب الأموال التي تشهدها القارة الأوروبية، حيث تؤكد مصادر متعددة وجود تدفق مالي من أوروبا وقبرص إلى الخليج، فيما يقول محللون ان ما يؤكد هذا التدفق هو الانتعاش الذي بدأ تسجيله في أسواق الأسهم والعقارات الإماراتية والخليجية.

وقال رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف في تصريح لـ «العربية.نت» ان هناك حركة أموال ملحوظة نحو منطقة الخليج مصدرها ليس فقط قبرص، وإنما من دول أوروبية عديدة.

وأكد يوسف أن هذا التدفق المالي الأوروبي إلى الخليج أعطى دفعة قوية إلى أسواق المنطقة، مشيرا إلى أن «هناك كميات كبيرة من الأموال تنتقل منذ فترة من القارة الأوروبية إلى منطقة الخليج». وأكد يوسف أن أسواق العقار وأسواق الأسهم هي أكبر المستفيدين من حركة الأموال التي تتدفق على منطقة الخليج، حيث بدأ هذان القطاعان يشهدان انتعاشا ملموسا، وبدأت التداولات ترتفع فيهما نتيجة قدوم هذه الأموال.

ويرى يوسف أن مجرد انتقال هذه المبالغ المالية من أوروبا إلى الخليج يمثل عاملا إيجابيا لاقتصادات المنطقة، عموما، وتستفيد منه كافة أسواق الخليج.

ويتفق مع يوسف المحلل المالي وعضو جمعية الاقتصاد السعودية محمد العمران الذي أكد أن الارتفاع في أحجام التداول بأسواق الأسهم الإماراتية والكويتية على وجه الخصوص مرده إلى تدفق الأموال الأوروبية الهاربة من قبرص والهاربة من عمليات إعادة تنظيم الضرائب الجارية حاليا في أوروبا والولايات المتحدة.

وبحسب العمران، فإن إمارة دبي هي أكثر المستفيدين من هذه الأموال، تليها الكويت، وهذا ملموس من ارتفاع أحجام التداول في الأسهم والعقارات في هذين البلدين. وقال العمران ان قطاعي الأسهم والعقارات هما الأكثر استفادة من الأموال التي تدفقت من أوروبا إلى منطقة الخليج وتسببت بطفرة واضحة وملموسة، خاصة في إمارة دبي.